

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان
جمهورية مصر العربية

يلقيه

السيد السفير/ محمد العرابي
نائب وزير خارجية
للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي

أمام

مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى
حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية
وآثارها على التنمية
٢٤-٢٦ يونيو ٢٠٠٩

السيد الرئيس،،

نجتمع اليوم تحت مظلة الأمم المتحدة في ظل ظروف استثنائية دولية طارئة لحقت بالاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لمتعددة الأبعاد، ضاعف من آثارها السلبية الأزمات والتحديات المترابطة والمتشابكة في مجالي الغذاء والطاقة وتغير المناخ، مما وضعنا جميعاً أمام تحد غير مسبوق، يستوجب تحركاً دولياً وإقليمياً ووطنياً فاعلاً لاحتواء آثار تلك الأزمات على الدول النامية، وللسعى نحو استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته ولثقة في آليات حكمه وإدارته، من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة في التعامل مع الموضوعات الاقتصادية والمالية الدولية بكافة أبعادها، وتعزيزاً لصوت ومشاركة الدول النامية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي الدولي.

من هذا المنطلق، فلا بد من حشد الإرادة السياسية الدولية، والبدء في تحرك دولي جماعي للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، انطلاقاً من ثلاثة محاور رئيسية مترابطة ومكملة لبعضها البعض، أولها البحث في الجذور المسببة لتلك الأزمة وإقرار الحلول اللازمة لها وضمان عدم تكرارها مستقبلاً، وثانيها السعي العاجل نحو خفض الآثار العديدة للأزمة على شعوب الدول النامية، خاصة على قدرتها على تنفيذ الأهداف للتنمية الدولية، بما فيها أهداف الألفية الإنمائية، وثالثها بدء عملية إصلاح شاملة للنظام المالي والاقتصادي العالمي تهدف للتوصل إلى ترتيبات جديدة تجعله أكثر فعالية وشفافية وديمقراطية، وتقوم على تعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

ترجع جذور الأزمة الحالية إلى عدد من العوامل، منها التحرير المفرط غير المبرر، لاسيما في القطاع المالي، والثقة الزائدة في معدلات النمو الاقتصادي التي سادت قبل الأزمة، وإخفاق نظام الرقابة المتعدد الأطراف في رصد وتتبع نشوب تلك الأزمة. وبالتالي، فإن البحث عن حلول للأزمة يجب أن يقوم بشكل أساسي على التوصل إلى صياغة جديدة تعيد للدولة دورها الرقابي، بشكل يتوازن مع مبادئ اقتصاد السوق ويحافظ على الدور الحيوي للقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية وتعزيز دوره الاجتماعي، ويتوصل إلى إقرار نظام فعال للإنذار المبكر في إطار نظام الرقابة الدولية المتعددة الأطراف. ويضع ذلك المجتمع الدولي أمام مسؤولية مباشرة، تملى عليه - خاصة على الدول المتقدمة - التحرك نحو عكس حالة التراجع التي أصابت معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وما تبتق عنها من مظاهر خطيرة تتمثل في تقلص معدلات التبادل التجاري وتدفقات الاستثمارات الخارجية، وإحسار فرص النفاذ إلى الائتمان وتحويلات المهاجرين وعوائد السياحة الخارجية، بالإضافة إلى الارتفاع العالمي في معدلات البطالة، وجميعها ظواهر خطيرة تعانى منها الدول النامية تنفعها إلى مزيد من الفقر والمعاناة رغم عدم مسؤوليتها عن وقوع الأزمة.

بناء على ذلك، ترى مصر، وكخطوة أولى عاجلة، أن يقوم التحرك الدولي بشكل أساسى على ضخ الموارد المالية فى الاقتصاد العالمى لصالح الدول النامية فى مسارين متوازيين، الأول يقوم على توفير الموارد المالية بموجب التعهدات التنموية الدولية القائمة، تنفيذاً لمقررات مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، وآخرها مؤتمر الدوحة حول تمويل التنمية، مع التركيز على مجالات مساعدات التنمية وتدفق الاستثمارات الخارجية وخفض الديون والتجارة الدولية و غيرها. والثانى، يقوم على ضخ موارد إضافية وجديدة تسهم فى مساعدة الدول النامية على التعامل مع الآثار السلبية للأزمة. ومصر تطالب الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية بإقرار سبل جديدة للتمويل الإضافى، وتعبّر عن دعمها لفكرة تخصيص نسبة من حزم التنشيط الاقتصادى الداخلى بالدول المتقدمة كمساعدات للتنمية، وتؤكد على ضرورة البحث عن أطر جديدة لتقديم الائتمان بشكل أكثر مرونة وخال من المشروطية وعلى أساس قابل للتنبؤ، وعلى أهمية التوصل لاتفاق نهائى بشأن جولة الدوحة التجارية، يسهم فى إعطاء دفعة قوية لصارات الدول النامية، ويحول دون اعتناق البعض لأشكال جديدة من الحماية كرد فعل للأزمة.

من هذا المنطلق، فإننا نطالب الأمم المتحدة، وخاصة من خلال أنشطتها التنفيذية، القيام بدورها الأصيل فى تعزيز جهود الدول النامية كجزء لا ينفصل من التحرك الدولى للتصدى لآثار الأزمة على التنمية، وعلى نحو يعزز من قدرتها على تحقيق أولوياتها التنموية الوطنية، ويتسق مع مختلف الجهود الدولية الأخرى داخل المنظمة وخارجها، بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الموارد الرئيسية وغير الرئيسية لأجهزتها المعنية، سعياً لتعزيز فاعلية الأنشطة التى تقوم بها فى هذا الصدد.

ولدعم هذه الجهود الدولية وضمان تحقيقها لأهدافها، فقد تحركت القارة الأفريقية على مستوى القمة وشكلت لجنة مكونة من عشرة وزراء مالية ومحافظى بنوك مركزية أفارقة لوضع عدد من الخطوات والسياسات العاجلة تعكس موقفاً إفرقياً مشتركاً إزاء الأزمة، كما بحثت القمة الأفريقية التى عقدت بشرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٨ تحت رعاية السيد الرئيس محمد حسنى مبارك مختلف أبعاد الأزمة وآثارها على القارة، ومتابعة لهذه القمة استضافت مصر اجتماعاً وزارياً إفرقياً يومى ٦ و٧ يونيو الجارى بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بلور عدداً من الخطط الإقليمية جارى تفعيلها.

السيد الرئيس،

لا يمكن أن يتم تناول الأزمة بمعزل عن البحث فى الجوانب الهيكلية ذات الصلة بإدارة وحكم النظام الاقتصادى والمالى الدولى، والتى ترى مصر أن عملية إصلاحه يتعين أن يحكمها مبدآن رئيسيان، الأول يتمثل فى تعزيز صوت ومشاركة الدول النامية فى عملية اتخاذ القرار الاقتصادى والمالى الدولى ووضع الأعراف ذات الصلة، بهدف إقامة نظام اقتصادى ومالى عالمى أكثر مساواة وعدالة وديمقراطية. ويقوم المبدأ الثانى على تعزيز دور الأمم المتحدة فى التنسيق الدولى لمختلف الجهود والآليات الدولية

والإقليمية والوطنية في تحركها لمواجهة الأزمة، وخاصة التنسيق بين الدول النامية والدول المتقدمة في هذا المجال.

من هذا المنطلق، ترى مصر ضرورة إجراء مراجعة شاملة وحقيقية لهياكل حكم وإدارة مؤسسات التمويل الدولية، لاسيما صندوق النقد والبنك الدوليين، بحيث تعزز عملية اتخاذ القرارات بها من دور الدول النامية في تسيير حركة الاقتصاد العالمي، وتحدد من السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتقها تلك المؤسسات، وبخاصة ما يتعلق بالمشروطيات وحيز السياسات، وتسهم في بناء قدرات الدول النامية في مجال السياسات المضادة للدورات، وعلى أن يفترن كل ذلك بتفعيل لتفاهات التعاون القائمة بين الأمم المتحدة وتلك للمؤسسات تحقيقاً للأهداف التنموية المشتركة.

واستكمالاً لعملية الإصلاح الهيكلي، تؤمن مصر بأهمية تعزيز العمل الدولي في مجال وضع القواعد والأعراف الدولية في القطاع المالي. وإذ تعبر مصر عن تقديرها لجهود توسيع عضوية منتدى الاستقرار العالمي وتحويل مسماه إلى مجلس الاستقرار العالمي، ترى مصر أهمية النظر في مقترح إنشاء هيئة عالمية معنية بوضع القواعد المالية في الشرعية التي تسهم بفاعلية في تحقيق الاستقرار المالي العالمي. ومن نفس المنطلق، فإن معالجة مظاهر الخلل القائمة في الاقتصاد العالمي، كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الهيكلي للنظام المالي والاقتصادي العالمي، يتطلب إرساء نظام عالمي جديد للاحتياطات النقدية يحقق استقراراً أكبر في الاقتصاد العالمي، جنباً إلى جنب مع البحث في سبل جديدة توفر الاستقرار النقدي العالمي المنشود في أسعار صرف العملات الأجنبية.

وختاماً، أود التأكيد على أن الوثيقة التي سيعتمدها هذا المؤتمر تمثل خطوة أولى نحو توجه جديد، يعزز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع باختصاصها الأصيل في التصدي للأزمة العالمية من مختلف جوانبها العملية والهيكلية، بالتنسيق مع الدول النامية والمتقدمة معاً، على نحو يكمل الجهود الدولية المبذولة في أطر أخرى مثل مجموعة العشرين، التي يتعين توسيع عضويتها لتضم المزيد من الدول النامية، وخاصة الدول الأفريقية، ومجموعة الثمانية التي نتطلع لمزيد من التنسيق بين أنشطتها وأنشطة الأمم المتحدة، وغيرها من التجمعات والآليات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية، وكلنا ثقة إن تعزيز هذا التعاون سيقود إلى تحسار الأزمة وآثارها على المدى القصير ويحول دون تكرارها في المستقبل.